

تأثير السياسة السعرية في الميزة النسبية لانتاج انواع اللحوم في العراق للمدة (1983-2007)

م. سرمد علي حسين*

المستخلص :

يهدف البحث الى بيان تأثيرات السياسة السعرية على الميزة النسبية في انتاج اللحوم في العراق من خلال مقاييس الميزة النسبية ،حيث يمتلك البلد ثروة حيوانية جيدة تمكنه من التخصص في انتاج اللحوم اذا استغلت جيداً، وقد استخدم مقياس كلفة المورد المحلي في قياس الميزة النسبية اضافة الى المنفعة الاقتصادية لمعرفة اذا كان هناك ميزة نسبية في انتاج اللحوم ام لا. وقد كانت نتائج كلفة المورد المحلي للحوم الحمراء اكبر من الواحد في السنوات (90، 92، 93، 95، 97، 98، 99، 2000، 2004) وتعني عدم وجود ميزة نسبية في انتاجها اما باقي السنوات فانه كان هناك ميزة نسبية لانتاجها. وبالنسبة للحوم الدجاج تشير النتائج الى انها كانت اكبر من الواحد في معظم سنوات البحث هذا يعني عدم امتلاك البلد ميزة نسبية في انتاجها ما عدا السنوات (90، 92، 93، 95، 97، 98، 99، 2000، 2004) حيث كان فيها قيم كلفة المورد المحلي اقل من الواحد هذا يعطي البلد ميزة نسبية في انتاجه خلال تلك السنوات. اما لحوم الاسماك فقد كانت اقل من الواحد لاجل سنوات البحث أي وجود ميزة نسبية في انتاج لحوم عدا السنوات (83، 84، 96، 2001، 2002) لم تكن هناك ميزة نسبية في انتاج الاسماك. وتأتي الاسماك في الرتبة الاولى من حيث الميزة النسبية اما المنفعة الاقتصادية الصافية فيكون تفسيرها بانها سالبة اذا كانت كلفة المورد المحلي اكبر من الواحد وموجبة اذا كانت قيم كلفة المورد اقل من واحد وعليه ينصح باتباع سياسة سعرية تحفز منتجو اللحوم على زيادة الانتاج وتطوير مشاريع الثروة الحيوانية في البلد.

* مدرس / المعهد التقني / المسيب

مقبول للنشر بتاريخ 14 / 1 / 2010

Abstract

This research aims to determine the impact of price policy on comparative advantage in meat production in Iraq by measures of comparative advantage, where he owns the country's livestock good enough to specialize in the production of meat, if used well, has been used measure of the cost of a local supplier in the measurement of comparative advantage to benefit start economic. The results of the cost of a local supplier of red meat more par year (90, 92, 93, 95, 97, 98, 99, 2000, 2004) means the absence of a comparative advantage in production of either the rest of the years there have been a comparative advantage for production. For the chicken results indicate that it was the biggest from the one in most years of this research means that the country possess a comparative advantage in production. With the exception of the years (90,92, 93, 95, 97, 98, 99, 2000, 2004).where the values of the cost of a local supplier less than one this gives country a comparative advantage in production during those years. The fish meat was less than one for most years of schooling or a comparative advantage, except for years (83, 94, 96, 2001, 2002) were not there a comparative advantage. The fish come in the first rank in terms of the comparative advantage of either the net economic benefit Vick Making interpreted as a negative cost of a local supplier and one of the largest positive values of the cost of the resource Making less than one and it is recommended that pricing policy to stimulate producers to increase meat production and livestock development projects in the country.

المقدمة

يملك العراق سلالات وانواع جيدة من الحيوانات اضافة الى مراعيه الطبيعية الخضراء الوفيرة الانه من الملاحظ عدم استغلال تلك الثروة ولو انه بالمستطاع استغلال هذا المورد بشكل جيد كان من الممكن ان يكون للبلد صدارة في الانتاج والتصدير لانواع اللحوم وبقية المنتجات الحيوانية الاخرى ،وتعد هذه السلع من المنتجات الغذائية المهمة من حيث البروتين الجيد المهم في نمو جسم الانسان. فلا بد من استغلال هذا المورد بشكل جيد وتطوير وزيادة الانتاج المحلي من خلال الاهتمام بمشاريع تاهيل الانتاج الحيواني خصوصا وان السنوات الاخيرة شهدت زيادة في الطلب على انواع اللحوم والمنتجات الحيوانية.فلا بد من العمل على تطوير تلك الصناعة (صناعة اللحوم) لمجابهة

الطلب المتزايد عليها وخلق فائض منها لغرض التصدير لتوفير عملات صعبة يستفاد منها في عملية التنمية الاقتصادية.

هدف البحث:

دراسة اثر السياسة السعريّة على الميزة النسبية لانتاج اللحوم في العراق من خلال مقياسي كلفة المورد المحلي والمنفعة الاقتصادية الصافية لانواع اللحوم خلال المدة المدروسة.

مشكلة البحث:

يمتلك البلد ثروة حيوانية بكميات وانواع جيدة لو استغلت استغلالا جيدا لاصبح هناك ميزة نسبية للبلد في انتاج بعض انواع اللحوم الا انه نلاحظ ان هناك اهمال بتلك الثروة من خلال ظروف الانتاج الرديئة وعدم استخدام اساليب الانتاج الحديثة مما قد يضر ذلك بالانتاج الحيواني.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان هناك ميزة نسبية للبلد في انتاج اللحوم من خلال سياسة تطوير وتاهيل مشاريع الانتاج الحيواني في العراق.

مصادر البيانات واسلوب البحث:

اعتمد البحث على المصادر الثانوية في جمع البيانات وتشمل الاسعار الحدودية للسلع المدروسة التي تم الحصول عليها من دوائر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، والحصول على بعض المعلومات الفنية من خلال المصادر والمختصين في الانتاج الحيواني ، اضافة الى الكتب والاطاريح والمجلات التي تخص البحث. استخدم الاسلوب الرياضي الى جانب الاسلوب الوصفي في تحليل واخراج النتائج.

هيكلية البحث :

يتضمن البحث تحليل الميزة النسبية لانتاج انواع اللحوم في العراق من خلال قياس بعض المعاملات الخاصة بذلك لاثبات صحة الفرضية ، يشتمل البحث الاطار النظري للموضوع من خلال التعرف على مبدا المزايا المطلقة والمزايا النسبية ونظرية الميزة النسبية والعوامل المؤثرة عليها وعلاقة السياسة السعريّة بالميزة النسبية. ثم الجانب التحليلي واستخراج النتائج من خلال قياس

معاملات الميزة النسبية المتضمنة كلفة المورد المحلي والمنفعة الاقتصادية وتحليل الآثار الاقتصادية للنتائج ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

الاطار النظري

1. مفهوم المزايا المطلقة والمزايا النسبية :

تتم التجارة الخارجية بين مختلف الاقطار عن طريق معرفة كل قطر للسلع التي سيحتاج الى استيرادها والسلع التي يتمكن من انتاجها بكفاءة عالية من الموارد المتاحة، وعلى اساس ذلك جاءت نظرية الميزة النسبية على يد العالم الاقتصادي المعروف ريكاردو حيث تشير انه اذا امتلك بلد ما ميزة نسبية في انتاج سلعة ما فعليه ان يتخصص في انتاجها ليتمكن من تصدير جزء منها مقابل حصوله على سلع لا يمتلك ميزة في انتاجها بل تملكها اقطار اخرى. وتستند مبدا المزايا النسبية من خلال مقارنة انتاج سلعة معينة في بلدين مختلفين تستند الى عدة معايير اهمها الاسعار النسبية داخل وخارج البلدان والتي تحددي سلعة ستستورد واي سلعة ستصدر. وكذلك تكاليف انتاج السلعة ومن اهمها تكاليف العمل لتحديد تخصص كل بلد من انتاج السلع⁽¹⁾.

ومن الممكن ان تشمل نظرية الميزة النسبية اكثر من سلعة واحدة اعتمادا على المعايير السابقة او قد يكون التخصص احيانا جزئيا أي لا يتخصص الاقطار تخصصا كاملا في انتاج السلع التي تتميز بافضلية انتاجية وانما يتميز بعضها في انتاج مقدار من السلع الاخرى التي لا يملك فيها ميزة نسبية ويعود عدم التخصص الكامل هذا الى عدة عوامل منها تكاليف الانتاج وتكاليف النقل والتعريف الكمركية التي تحد من استيراد بعض السلع جزئيا او كليا. وان للميزة النسبية منافع منها زيادة الكميات المستهلكة للبلدان من السلع اكثر مما كان قبل قيام التجارة نتيجة لزيادة الانتاج فالتجارة الخارجية تميل الى تعظيم الانتاج عند سماحها لكل قطر بانتاج سلعة معينة تبعا للافضلية التي يتمتع بها.

2. العوامل المؤثرة على الميزة النسبية:

تعني الميزة النسبية كما وضعنا سابقا تفوق البلد في انتاج سلعة معينة يقوم بالمتاجرة بها بسلع يمتلك غيره من الاقطار افضلية اكثر في انتاجها ويحدد تلك الميزة لقطر معين عدة عوامل منها⁽²⁾:

¹) B. Sodersten, International economics, (Macmillan, London) 1970 part one.

²) عبد المنعم سيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي - الجزء الثاني - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجامعة المستنصرية، مطبعة جامعة الموصل 1984 ص223

- أ. امتلاك كل قطر مقادير وأنواع مختلفة من الموارد الطبيعية مثل امتلاك العراق والسعودية كميات كبيرة من النفط أكثر من باقي الدول الأخرى.
- ب. اختلاف الخواص الطبيعية كالمناخ والتربة والموائى بين الاقطار.
- ج. اختلاف اسواق الاقطار من حيث مدى تطورها.
- د. تفاوت عرض العمل فيما بين الاقطار حسب الكثافة السكانية .
- هـ. تتغير الميزة النسبية مع مرور الوقت لمعظم الاقطار فالاقطار التي تتميز بالمشاريع الزراعية ممكن ان تتغير الى المشاريع الصناعية مع مرور الوقت.

ومن الصعب ثبات تلك العوامل دائما فمثلا تتغير التقنية باستمرار في ظل الاختراعات المختلفة . وتتغير نسب العوامل الانتاجية المتوفرة كلما تم اكتشاف موارد طبيعية وان تغير عرض عوامل الانتاج من مميزات التجارة الدولية. وهناك انتقادات وجهت الى نظرية ريكاردو في الميزة النسبية كونها تقوم على التحليل الساكن اذ تبحث في قيام التجارة على اساس ما يتوفر لدى كل قطر من موارد مما يحدد معه نمط التجارة والميزة النسبية الذان يبقيان ثابتين مادامت هذه الافتراضات قائمة ثم جاءت بعد ذلك النظرية الحديثة لـ(هكشر-أوهلين) في تفسير قيام التجارة بين الاقطار المختلفة .

الميزة النسبية والسياسة السعرية :

تعد كفاءة الانتاج للسلع المتاجر بها (سواء للتصدير او كبديل للاستيراد) احد الجوانب المهمة في السياسة السعرية على المستوى التخطيطي او الاستثماري، ويكون لاقتصاد بلدا ما ميزة نسبية في انتاج سلعة متاجر بها اذا كان انتاجها المحلي كفوء وبذلك تعد معاملات الميزة النسبية مقياسا للكفاءة النسبية والتي لها مضامين للمحفزات . ولتقدير الميزة النسبية يستخدم الباحثون مفهوم تكاليف الفرص البديلة . حيث يتضمن هذا التقدير اربع خطوات⁽³⁾: الاولى يجب تحديد تكاليف الفرص البديلة لسعر الصرف أي قيمة ندرته بالنسبة للاقتصاد المحلي . والثانية حساب القيمة المضافة بالاسعار الحدودية ويتضمن قياس القيمة المضافة للعوائد الصافية بالعملات الاجنبية (في حالة التصدير) او المدخرات الصافية من العملات الاجنبية (في حالة بديل الاستيراد) وتمثل العوائد الصافية او المدخرات الصافية منافع الانتاج المحلي بالنسبة للعملات الاجنبية . والخطوة الثالثة حساب كلفة المدخلات الاولى المحلية المستخدمة في العملية الانتاجية أي الكلفة بالنسبة للفرصة البديلة المفقودة وتقييم الموارد المحلية بالاسعار الظلية حيث تكون كلفة المورد المحلي الفعلية

³ (الزويبي عبدالله علي، الميزة النسبية لانتاج بعض محاصيل الحبوب في العراق، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد(29) الاعدد الاول 1998 ص452.

معلومة . والخطوة الاخيرة مقارنة كلفة المورد المحلي بالمنافع الصافية وتعد مقارنة الكلفة-المنفعة مقياسا للكفاءة .

قياس وتحليل معاملات الميزة النسبية لانواع اللحوم في العراق للمدة (1983-2007)

هناك مقياسان للميزة النسبية هما كلفة المورد المحلي والمنفعة الاقتصادية الصافية وسيتم في هذ امبحثا قياس وتحليل تلك المعاملات لانواع اللحوم في العراق خلال المدة المدروسة لمعرفة اذاكان هناك ميزة نسبية للبلد في انتاج اللحوم ام لا.

1. كلفة المورد المحلي: (DRC) The Domestic Resource Cost

هو مقياس يستخدم لمقارنة تكاليف الفرص البديلة للانتاج المحلي بالقيمة المضافة الناشئة عنه، حيث يمكن حسابه وفق الصيغة الاتية الاكثر شيوعا⁽⁴⁾:

قيمة الموارد المحلية والمدخلات غير المتاجر بها بالاسعار الظلية

كلفة المورد المحلي (DRC) = (1)

العوائد الصافية او التوفير من العملات الاجنبية بانتاج السلعة محليا

والتي يمكن كتابتها بالصيغة الاتية حيث تعتبر اصل المعادلة⁽⁵⁾ :

$$DRC = \frac{G}{E - F} \dots \dots \dots (2)$$

حيث ان G : كلفة المورد المحلي بالاسعار الظلية .

E : السعر الحدودي المعدل لوحددة الناتج .

F: كلفة المدخلات المتاجر بها بالاسعار الحدودية المعدلة لوحددة الناتج.

وياخذ مقياس كلفة المورد المحلي مدى من القيم الرقمية ويشير ترتيب هذه القيم المستويات المختلفة لكفاءة الانتاج المحلي او قوة تنافسه العالمي ويجب ان تكون سعر الصرف المستخدم هو سعر الصرف الظلي . فاذاكانت قيمة كلفة المورد المحلي اصغر من الواحد فان ذلك يشير الى ان اقتصاد البلد يوفر عملات اجنبية من الانتاج المحلي لانحالة تكاليف الفرص البديلة لموارده المحلية

⁽⁴⁾ (الزوبعي عبدالله علي ، تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (1970-1990) القمح نموذج تطبيقي ، اطروحة دكتوراه – كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، العراق 1995 ص120 .

⁽⁵⁾ Tsakok, I, Agricultural price policy, Ithaca (1990) p. 127.

هي اقل مما يحصل عليه من صافي العملات الاجنبية (في حالة الصادرات) او التوفير (في حالة استبدال الاستيرادات) ويشير ذلك الى الكفاءة والمنافسة العالمية . والعكس صحيح اذا كانت قيمة (DRC) اكبر من الواحد تكون التكاليف الناشئة لاقتصاد البلد اكبر مما يحصل عليه او يوفر من الانتاج بالنسبة لصافي العملات الاجنبية. اما اذا كانت قيمته تساوي الواحد فيشير ذلك الى تعادل اقتصاد البلد فلا يحصل على صافي عملات اجنبية ولا يوفرها من الانتاج المحلي.

2. المنفعة الاقتصادية الصافية : The Net Economic Benefit (NEB)

وهي التي تشير الى الفرق بين القيمة الكلية للانتاج والكلفة الكلية لجميع المدخلات سواء متاجر بها او غير متاجر بها او مدخلات اولية ، ويقيم هذا الفرق بالاسعار الاقتصادية ولاسيما الاسعار الحدودية والاسعار الظلية . وتشير المنفعة الاقتصادية الى الفائض الاقتصادي المتكون من عملية الانتاج وتشقق معادلة المنفعة من معادلة كلفة المورد المحلي المذكورة اعلاه في المعادلة (2) حيث ان المعلومات نفسها ولكن بصورة مختلفة وعليه فان:

$$NEB = (E) - (F) - (G) \dots \dots \dots (3)$$

حيث ان NEB : المنفعة الاقتصادية الصافية.

E, F, G : كما موضحة في معادلة كلفة المورد المحلي اعلاه.

ويعتمد تفسير المنفعة الاقتصادية الصافية بالاعتماد على قيم كلفة المورد المحلي فاذا كانت قيم كلفة المورد المحلي اقل من الواحد الصحيح فتكون اشارة المنفعة موجبة وتعكس الاستخدام الكفاء للموارد . واذا كانت قيم كلفة المورد المحلي اكبر من الواحد الصحيح فان اشارة المنفعة تكون سالبة وتعكس الاستخدام غير الكفاء للموارد وتساوي المنفعة صفرا اذا كانت قيمة كلفة المورد المحلي مساوية للواحد.

ان المقياسين اعلاه يعتبران كمقاييس للميزة النسبية ، وتعتمد قيمهما على بعض العوامل مثل طريقة الانتاج ، سعة الانتاج ، المنطقة ، مستوى الطلب في الاسواق المحلية والخارجية وسعر الصرف وهي تعكس الكفاءة الحالية ولاحتوي معلومات كافية لتكون دليل لقرارات مستقبلية . ويدخل كل منهما ايضا في تصميم وتقييم السياسة السعرية . ويمكن النظر الى التنمية الكفوءة بانها التي تستغل الميزة الحالية في انتاج السلع وتستخدم الفائض في تقويتها في المستقبل.

طريقة حساب معاملات الميزة النسبية لانواع اللحوم :

يعد (DRC) مقياس للكفاءة النسبية للنتاج المحلي وحيث ويميل حسابه للتعقيد ويحتاج الى مدة زمنية طويلة لحسابه وقد لاتتاح البيانات المتعلقة بالاسعار الظلية للمدخلات غير المتاجر بها فلا بد من البحث عن طريقة مختصرة لتقدير كلفة المورد المحلي وكذلك المنفعة الاقتصادية الصافية فهناك عدة امكانيات لتبسيط حسابهما بافتراض ان متطلبات عناصر انتاج السلعة تكون متشابهة الى حد ما مع ناتج اخر بديل، وتشكل المدخلات المتاجر بها نسبة لاتتجاوز 30% او اقل من التكاليف الكلية المستخدمة في العملية الانتاجية وعندها يمكن الحصول على تقدير لكلفة المورد المحلي اخذين بعين الاعتبار الانتاجية النسبية للسلعة والاسعار الحدودية لها من خلال المقارنة بين القيمة الاجمالية للسلعة مع نظيرها لاحسن بديل يختار لها مقيمة بالاسعار الحدودية⁽⁶⁾، نستخدم في هذا البحث نسبة التصافي وهي تمثل وزن الحيوان الصافي بعد عملية الذبح والتنظيف الى الوزن الحي أي ان الوزن الصافي للحيوان يساوي وزنه الحي مطروح منه وزن الراس والارجل والاحشاء الداخلية الغير قابلة للاكل حيث تمثل هذه النسبة انتاجية الحيوان وبعد معاملة الاسعار الحدودية لانواع اللحوم ليتم الحصول على القيمة الاجمالية لكل نوع من الانواع. ويبين الجدول(1) نسبة التصافي لانواع الحيوانات.

جدول (1)

نسبة التصافي والنسب التقريبية المأخوذة لغرض التحليل لانواع اللحوم

نوع الحيوان	حدود نسبة التصافي%	النسبة التقريبية%
الابقار والاعنام	50 - 60	60
الدجاج	70 - 75	75
الاسماك	65 - 75	71

المصدر: سعد ناجي وحامد عبد الواحد، انتاج الدواجن وفروج اللحم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار التقني للطباعة والنشر الطبعة الاولى 1985 ص 243

- الجليل، زهير فخري واخرون، انتاج وحفظ اللحوم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الطبعة الاولى 1985 ص 60-63.

- محمد عادل عبد الرزاق واخرون، تربية وانتاج الاسماك - الجزء الثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار التقني للطباعة والنشر

⁶ (الزبيعي عبدالله علي، تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق، مصدر سبق ذكره ص 123

وعليه سيتم حساب كلفة المورد المحلي لانواع اللحوم حسب العلاقات الرياضية التالية⁽⁷⁾:

1. كلفة المورد المحلي للحوم الحمراء حيث يكون لحم الدجاج البديل الثاني الاحسن له

$$\text{DRC للحوم الحمراء} = \frac{\text{السعر الحدودي للحوم الدجاج} \times \text{نسبة التصافي للحوم الدجاج} \%}{\text{السعر الحدودي للحوم الحمراء} \times \text{نسبة التصافي للحوم الحمراء} \%} \dots (4)$$

2. كلفة المورد المحلي للحوم الدجاج حيث تكون اللحوم الحمراء البديل

$$\text{DRC للحوم الدجاج} = \frac{\text{السعر الحدودي للحوم الدجاج} \times \text{نسبة التصافي للحوم الدجاج} \%}{\text{السعر الحدودي للحوم الحمراء} \times \text{نسبة التصافي للحوم الحمراء} \%} \dots (5)$$

3. كلفة المورد المحلي للحوم الاسماك فيمكن اعتبار اللحوم الحمراء بديل ثاني لها

$$\text{DRC للحوم الاسماك} = \frac{\text{السعر الحدودي للحوم الاسماك} \times \text{نسبة التصافي للحوم الاسماك} \%}{\text{السعر الحدودي للحوم الحمراء} \times \text{نسبة التصافي للحوم الحمراء} \%} \dots (6)$$

والجداول (2، 3) تبين لنا قيم كلفة المورد المحلي وإشارات المنفعة الاقتصادية الصافية حسب انواع اللحوم في العراق وخلال مدة الدراسة.

بالنسبة للحوم الحمراء كانت نتائج كلفة المورد المحلي لها متذبذبة خلال سنوات الدراسة فهي اكبر من الواحد في السنوات (90، 92، 93، 95، 97، 98، 99، 2000، 2004) وتعني عدم وجود ميزة نسبية في انتاج اللحوم الحمراء محليا وان انتاجها غير كفوء اقتصاديا أي يكون استيراده افضل من انتاجه محليا حيث تزداد تكاليف انتاجه عن عن ما يوفره البلد من صافي العملات الاجنبية وتكون المنفعة الاقتصادية سالبة. اما بقية السنوات الاخرى كانت قيم كلفة المورد المحلي اقل من الواحد الصحيح هذا يدل على الميزة النسبية وكفاءة الانتاج المحلي لانخفاض التكاليف المحلية في انتاجه عما يوفره من العملات الاجنبية وتكون المنفعة الاقتصادية في هذه الحالة موجبة خلال تلك السنوات.

⁷ (الوائلي، سرمد علي حسين، تحليل اقتصادي لاثر السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق —رسالة ماجستير ، كلية الزراعة، بغداد،

اما بالنسبة للحوم الدجاج فمن نفس المعلومات في الجدول (2) وحسب المعادلة (5) يمكن حساب قيم كلفة المورد المحلي وخلال المدة (1983-2007) حيث تشير النتائج الى انها كانت اكبر من الواحد في معظم سنوات البحث هذا يعني عدم امتلاك البلد ميزة نسبية في انتاج لحم الدجاج وتكون تكاليفه اعلى مما يحصل عليه من عملات اجنبية وهذا يعني ان انتاجه غير مجدي اقتصاديا وبالتالي تكون المنفعة الاقتصادية سالبة. ما عدا السنوات (90، 92، 93، 95، 97، 98، 99، 2000، 2004) حيث كان فيها قيم كلفة المورد المحلي اقل من الواحد هذا يعني امتلاك البلد ميزة نسبية في انتاج لحم الدجاج خلال تلك السنوات فقط وتكون المنفعة الاقتصادية موجبة، ونلاحظ ان السنوات (97، 98، 99، 2000) اعطت نتائج ايجابية بالنسبة لانتاج لحم الدجاج والتي حدث خلالها مشروع اعادة تاهيل قطاع الدواجن في العراق وبالتالي يشير ذلك الى نجاح المشروع.

اما نتائج كلفة المورد المحلي للحوم الاسماك المبينة في الجدول (3) فقد كانت اقل من الواحد لاجلب سنوات الدراسة وهذا يعطي البلد ميزة نسبية في انتاج لحوم الاسماك وان انتاجها المحلي كفاء اقتصاديا ويوفر البلد عملات صعبة نتيجة انتاجه المحلي كون تكاليف موارده المحلية قليلة وبالتالي فان المنفعة الاقتصادية من انتاجه تكون موجبة. عدا السنوات (83، 94، 96، 2001، 2002) لم تكن هناك ميزة نسبية في انتاج الاسماك وتكون المنفعة الاقتصادية الصافية سالبة خلال تلك السنوات.

وعلى ضوء النتائج السابقة فان لحوم الاسماك تاتي بالمرتبة الاولى من حيث الميزة النسبية ويأتي بعدها اللحوم الحمراء ومن ثم لحوم الدجاج. وان عدم وجود ميزة نسبية لانواع اللحوم في بعض السنوات فقد يكون هناك اسباب منها فنية كالامراض والهلاكات التي تصيب الحيوانات تؤدي الى ضعف الانتاج اضافة الى اسباب اقتصادية منها عدم وجود دعم سعري للانتاج او لمدخلات الانتاج او عدم تحسين طرق الانتاج.

جدول (2)

تكلفة المورد المحلي والمنفعة الاقتصادية الصافية للحوم الحمراء والدجاج في العراق
للمدة (1983-2007)

السنوات	القيمة الانتاجية الصافية للحوم الحمراء دينار	القيمة الانتاجية الصافية للحوم الدجاج دينار	تكلفة المورد المحلي DRC للحوم الحمراء	المنفعة الاقتصادية الصافية للحوم الحمراء	تكلفة المورد المحلي DRC للدجاج	المنفعة الاقتصادية الصافية للدجاج
1983	577.90	289.49	0.501	موجب	1.996	سالبة
1984	391.18	289.20	0.739	موجب	1.353	سالبة
1985	356.36	292.72	0.821	موجب	1.217	سالبة
1986	353.30	287.21	0.813	موجب	1.230	سالبة
1987	476.11	251.15	0.528	موجب	1.896	سالبة
1988	589.64	222.02	0.377	موجب	2.656	سالبة
1989	526.63	333.00	0.632	موجب	1.581	سالبة
1990	436.66	444.42	1.018	سالبة	0.983	موجب
1991	348.17	315.07	0.905	موجب	1.105	سالبة
1992	403.55	1991.10	4.934	سالبة	0.203	موجب
1993	238.97	281.36	1.177	سالبة	0.849	موجب
1994	832.08	794.03	0.954	موجب	1.048	سالبة
1995	162.07	242.93	1.499	سالبة	0.667	موجب
1996	931.08	283.77	0.305	موجب	3.281	سالبة
1997	200.00	394.09	1.970	سالبة	0.507	موجب
1998	203.13	240.37	1.183	سالبة	0.845	موجب
1999	172.97	235.40	1.361	سالبة	0.735	موجب
2000	194.59	227.94	1.171	سالبة	0.854	موجب
2001	385.13	233.15	0.605	موجب	1.652	سالبة
2002	321.28	233.73	0.727	موجب	1.375	سالبة
2003	344.03	264.07	0.768	موجب	1.303	سالبة
2004	260.16	261.25	1.004	سالبة	0.996	موجب
2005	268.76	242.27	0.901	موجب	1.109	سالبة
2006	278.13	242.54	0.872	موجب	1.147	سالبة
2007	293.16	243.56	0.831	موجب	1.204	سالبة

احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على جدول (1) بالمتن وجدول (1) بالملحق

جدول (3)

تكلفة المورد المحلي والمنفعة الاقتصادية الصافية للحوم الاسماك في العراق

للمدة (1983-2007)

المنفعة الاقتصادية الصافية	تكلفة المورد المحلي DRC	القيمة الانتاجية الصافية للحوم الاسماك بالدينار	القيمة الانتاجية الصافية للحوم الحمراء بالدينار	السنوات
سالِب	1.453	397.77	577.90	1983
موجب	0.844	463.27	391.18	1984
موجب	0.784	454.40	356.36	1985
موجب	0.553	639.00	353.30	1986
موجب	0.713	667.40	476.11	1987
موجب	0.923	639.00	589.64	1988
موجب	0.853	617.70	526.63	1989
موجب	0.579	753.72	436.66	1990
موجب	0.629	553.38	348.17	1991
موجب	0.737	547.60	403.55	1992
موجب	0.222	1078.70	238.97	1993
سالِب	1.450	573.92	832.08	1994
موجب	0.272	596.13	162.07	1995
سالِب	2.662	349.73	931.08	1996
موجب	0.589	339.39	200.00	1997
موجب	0.305	665.43	203.13	1998
موجب	0.296	583.61	172.97	1999
موجب	0.840	231.74	194.59	2000
سالِب	1.973	195.17	385.13	2001
سالِب	1.153	278.54	321.28	2002
موجب	0.911	377.66	344.03	2003
موجب	0.682	381.65	260.16	2004
موجب	0.693	387.69	268.76	2005
موجب	0.799	348.01	278.13	2006
موجب	0.933	314.35	293.16	2007

احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على جدول (1) بالمتن وجدول (1) بالملحق

الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات

من خلال النتائج التي توصل اليها البحث يمكن ان نستنتج ماياتي:

1. ان للسياسة السعريّة دور مهم في زيادة انتاج السلع وخصوصا اللحوم حيث ان الدعم السعري للمدخلات او للنتاج سيخلق محفزات تشجيعية لزيادة الانتاج وتحقق الميزة النسبية في انتاج اللحوم .
2. يمتلك البلد ميزة نسبية في انتاج لحم الاسماك تفوق بقية انواع اللحوم الاخرى خلال مدة الدراسة هذا يعني انتاجها كفاء اقتصاديا اكثر من بقية انواع اللحوم فينبغي تخصيص البلد في انتاج الاسماك اكثر من باقي انواع اللحوم الاخرى.
3. اظهرت النتائج الرياضية ايضا كانت هناك ميزة نسبية في انتاج لحم الدجاج خلال المدة (1997-2000) أي خلال المشروع الوطني لتاهيل قطاع الدواجن ويعني تحقيق منفعة اقتصادية ايجابية من هذا المشروع .

التوصيات

من خلال استنتاجات البحث يمكن ان نوصي بما ياتي:

1. اتباع سياسة سعريّة تعمل على خلق محفزات تشجيعية لمنتجي انواع اللحوم لغرض زيادة الانتاج المحلي وبالتالي خلق فائض للتصدير.
2. توفير ودعم اسعار مدخلات الانتاج الحيواني من خلال قيام مشاريع تاهيل الثروة الحيوانية واستخدام الاساليب العلمية الحديثة في تربيتها وتطوير صناعتها .

المصادر:

- 1- عبد المنعم سيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي - الجزء الثاني - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجامعة المستنصرية، مطبعة جامعة الموصل 1984 .

- 2- الزوبعي عبدالله علي، الميزة النسبية لانتاج بعض محاصيل الحبوب في العراق، مجلة العلوم الزراعية العراقية-المجلد(29) الاعدد الاول 1998.
- 3- الزوبعي عبدالله علي، تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة(1970-1990) القمح انموذج تطبيقي، اطروحة دكتوراه- كلية الزراعة، جامعة بغداد ، العراق 1995.
- 4- الوائلي، سرمد علي حسين، تحليل اقتصادي لآثر السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق -رسالة ماجستير ،كلية الزراعة، بغداد، العراق 2004 .
- 5- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، الموازين السلعية للمدة(1983-2002).
- 6- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، دائرة احصاء التجارة الخارجية، احصاءات التجارة الخارجية للمدة(2003-2004).
- 7-B. Sodersten, International economics, (Macmillan, London) 1970 part one.
- 8- Tsakok, I, Agricultural price policy, Ithaca (1990)

الملحق

جدول (1)

الاسعار الحدودية (cif) لانواع اللحوم في العراق خلال المدة (1983-2007) دينار/طن

الاسماء	لحم الدجاج	اللحوم الحمراء	السنوات
560.24	385.99	963.17	1983
652.49	385.60	651.96	1984
640.00	390.29	593.93	1985
900.00	382.94	588.83	1986
940.00	334.87	793.51	1987
900.00	296.03	982.73	1988
870.00	444.00	877.71	1989
1061.58	592.57	727.76	1990
779.41	420.09	580.28	1991
771.26	2654.80	672.58	1992
1519.30	375.15	398.28	1993
808.33	1058.70	1386.80	1994
839.62	323.91	270.11	1995
492.57	378.36	1551.80	1996
478.01	525.46	333.33	1997
937.23	320.49	338.55	1998
821.98	313.87	288.29	1999
326.40	303.92	324.32	2000
274.89	310.87	641.89	2001
392.31	311.63	535.47	2002
531.91	352.09	573.38	2003
537.53	348.33	433.61	2004
546.04	323.03	447.93	* 2005
490.15	323.39	463.55	* 2006
442.75	324.75	488.59	* 2007

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، الموازين السلعية للمدة (1983-2002)

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احصاء التجارة الخارجية، احصاءات التجارة الخارجية للمدة (2003-2004)

* تقديرية

.....

.....

.....